

كيف نغرس القيم الإسلامية في نفوس النشء ... ماليزيا حالة خاصة

دكتور - إسماعيل حسانين أحمد*

(*) محاضر لمادتي اللغة العربية والتربية الإسلامية بقسم التربية - الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا.

ملخص البحث

إن صانع أي آلة أو مُعدّة معقدة التركيب هو القادر وحده على وضع تعليمات (دليل) استخدامها أو تشغيلها وصيانتها، وعلى المستخدم لتلك الآلة أو المعدة أن يتبع تعليمات تشغيلها بكل دقة، حتى لا تتلف منه أو تتوقف. وإن المشرعين لأي نظام حكومي يضعون العديد من القوانين التي يرون أنها صالحة للحكومة والشعب والوطن، ويُطالب العامة والخاصة من الناس بالانصياع والامتثال لها بدعوى الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين، وتوفير الأمن القومي للبلاد، وتحقيق الرفاهية للشعوب، ومن ندّ عن تلك القوانين فالويل له. فإذا كان الناس يتبعون بدقة تعليمات الخبراء صنّاع الآلات والمعدات للتشغيل أو الاستعمال، وإذا كانوا يتبعون النظم والقوانين التي سنّها لهم أمثالهم، ويلتزمون بها بل يحرصون على تنفيذها، فلم لا يكون التعامل مع منهج الله - الصانع للكون كله والمشرع للجميع - بالمثل؟ وهو الأعم بأسرار كونه وخلق، ألن يكون ذلك أنفع للبشر وأنسب لحياتهم وأجدر بالاتباع؟ لو نظرنا - فقط - في سورة الإسراء من قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ إلى قوله تعالى... فَنُلْقِي فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾ (الآيات ٢٣-٣٩) لوجدنا فيها جملة من التوجيهات التربوية التي تضمن لأي مجتمع، إذا ابتعها، حياة مثالية متوازنة في كل المناحي الروحية والجسدية، السياسية والاجتماعية، الفكرية والعلمية، الدينية والدنيوية، حياة تخلو من كل النواقص الخلقية والانحرافات السلوكية الطافحة على سطح حياة معظم - إن لم يكن جميع - سكان المعمورة. فإذا أهملت التوجيهات القرآنية الصادرة ممن هو أعلم بما يقوم حياة البشر، ويصلح شأنهم، ويضبط سلوكهم، وينظم تصرفاتهم، ويحكم انفعالاتهم، فماذا بقي للناس بعد ذلك؟ إن العمل الفردي لغرس القيم في نفوس الناشئة هام، لكنه لا يجدي كما لو كان جماعياً، أي العمل على غرس القيم من خلال المؤسسات والمنظمات، الحكومية وغير الحكومية، التربوية، والدينية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، والأمنية. وذلك بالتعاون والتنسيق فيما بينها، حتى لا تتعارض أو تتضارب أهداف كل مؤسسة

مع الأخرى. ويأتي دور هذه المؤسسات بعد دور الأسرة والبيت، حيث النشأة الأولى للطفل وتلقيه الثقافي الأول، فما تقوم به الأسرة تجاه الطفل لا يمكن لأي جهة أخرى أن تقوم به، لذا فالعبء يقع على عاتق الآباء والأمهات قبل أن يقع على عاتق المربين الآخرين، فليعرف كلُّ ما عليه من مهام تجاه الناشئة، ويؤديه بما يرتضيه الله سبحانه وتعالى.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عِوَجًا ۖ قِيمًا
لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ
أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ (الكهف: ١-٢). يتميز الإنسان عن غيره من
الكائنات التي تعيش معه في هذا الكون بأنه يحيا ويتصرف في إطار مجموعة
من القيم الأخلاقية التي تهذب روحه وتحكم تصرفاته ، وتغرس في نفسه كيفية
التعامل مع المحيطين به، وتنأى به بعيدا عن سفساف الأمور والحياة الهابطة
اللانظامية. هذه القيم تعتبر المعيار الضابط لسلوك الشعوب والأمم، خصوصا
الشعوب الإسلامية صاحبة الرسالة الخالدة التي تضمنت مجموعة من القيم
الأخلاقية امتثلها المسلمون الأوائل فملأوا طباق الأرض علما وعدلا وسماحة،
مما جعل الناس يتزاحمون على اعتناق الإسلام والعيش في ظل تعاليمه
وسياسته التي تنأى وتنهى عن الظلم والغش والخداع والمراوغة والكذب
والنفاق والخيانة والسخرية من الآخرين.

لقد عاش المجتمع الإسلامي إبان قيامه في إطار قيم أخلاقية، فسلك
سلوكا قويمًا خلا من أعمال الفساد التي نراها تمارس جهارا نهارا: كالسرقات،
والاختلاسات، والخطف، والسطو المسلح، والاعتداء على حقوق الآخرين،
والنصب، والاحتيال، والغش، والتزوير، والتلصص، والاعتصاب، وغير ذلك من
الجرائم التي تطالعنا بها وسائل الإعلام ليلا ونهارا، والتي برزت في المجتمعات
الإسلامية وغير الإسلامية في أعقاب غياب تلك القيم والمثل العليا مما ترتب
عليه تدني أخلاق كثير من المجتمعات، وساعد على هذا التدني الثورة الهائلة
في التقدم التكنولوجي خصوصا في المجال الإعلامي وما يحمله من تشوشات
طغت على المثل والقيم الأخلاقية، وحدث بالمربين والقائمين على المؤسسات
التعليمية إلى أن يوجهوا جل اهتماماتهم نحو كل ما يستحدث من تكنولوجيا،
وبالتالي فقد أغض الطرف عن الجانب الخلقي في مناهج التعليم، وكانت
النتيجة أن اعوجَّ السلوك، وتدنت الأخلاق. يقول الدكتور أبو العينين: "المجتمع

المسلم له قيمه التي تضبط وتحدد السلوك، أي له بناؤه المعياري، إلا إنه اليوم ومعه تربيته وتعليمه يعيش إشكاليات متراكمة كثيرة أبرزها تلك التي يتردد فيها بين قطبين، فهو ينجذب نحو حياة معاصرة بما فيها من إنجازات مادية وفكرية، وتشده ذات متأصلة أصلية لا يمكنه الفكك منها، هذه الإشكالية سحبت ظلالها على مكونات حياة الإنسان المسلم بما في ذلك عمود حياته وهو القيم " . أبو العينين: ص ٨) .

أهمية البحث

لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل إلى خلق جو من التوترات والاضطرابات النفسية والاجتماعية وظهور كثير من المشكلات والجرائم في المجتمعات البشرية، المسلمة منها وغير المسلمة، المجتمعات التي بهرتها الثورة العلمية وجعلتها تتجاهل كثيرا من القيم الأخلاقية والأنماط السلوكية المعتدلة (محمود: ص ٦٨). من هنا تأتي أهمية البحث في القيم الإسلامية وإيجاد طريقة مناسبة وحيوية لغرسها في نفوس النشء كي يعيش في إطار فلك من الضوابط والمعايير يحفظ عليه كيانه، ويقوده إلى تحقيق أهدافه على كافة الأصعدة الفكرية والعلمية، ويرقى به إلى المستوى الأخلاقي الذي يرتضيه ويقره الإسلام.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- ١ - إبراز دور القيم الإسلامية في المحافظة على الأنماط السلوكية القويمية، والأخلاق الحسنة التي يتوجب على المجتمع المسلم أن يتحلى بها.
- ٢ - إبراز الآثار الإيجابية التي تترتب على وجود القيم في المجتمعات المسلمة المتحضرة، وإبراز الآثار السلبية المترتبة على غياب تلك القيم.
- ٣ - بيان مدى مساهمة المؤسسات التعليمية في غرس وتأسيس القيم في نفوس النشء.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول الأسئلة الآتية:

١ - هل تتضمن المناهج والبرامج التعليمية في المؤسسات المختلفة قيماً إسلامية تربوية، خاصة في بلد مثل ماليزيا تتعدد فيها المعتقدات والديانات والأعراف؟.

٢ - ما دور المؤسسات التعليمية في تنمية القيم التربوية؟ هل القيم التربوية المقررة ضمن مناهج التعليم بماليزيا تتوافق مع القيم الإسلامية؟ وهل هي كافية لتنشئة الفرد على الفضائل الحميدة وتقويم سلوكه وتصرفاته مع نفسه ومع الآخرين من حوله وفقاً للمعايير والقيم الإسلامية؟ كيف يمكن غرس تلك القيم في نفوس النشء وجعلها جزءاً لا يتجزأ من سلوكياته في كل مراحل حياته؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات ، لا بد من اتخاذ الخطوات التالية:

* الاطلاع على ما يتوفر من دراسات في هذا المجال؛ للوقوف على مفهوم القيم الإسلامية التربوية ومصادرها وأنواعها ودورها في بناء مجتمع صالح.

* النظر في القضايا والمشكلات الأخلاقية التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية بصفة عامة، والمجتمع الماليزي بصفة خاصة، ومحاولة تحليلها لمعرفة سبب وجودها، ومن ثم يمكن اقتراح بعض الأطر التربوية لمعالجتها.

* إبداء بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في رسم منهاج يوضح الخطوات الضرورية لغرس تلك القيم في نفوس النشء المسلم ومن يعيش معه من الجماعات غير المسلمة، كما هو الحال في ماليزيا.

مفهوم القيم من وجهة نظر عامة (Concept of Values from a general point of view).

القيم جمع قيمة، والقيمة تستعمل عادة في الاقتصاد، "قيمة" السلعة على تفاوت بين الاقتصاديين في تحديد مفهومها وعناصرها ومعاييرها وأنواعها، فهناك قيمة الاستعمال، وقيمة التبادل، والاقتصاديون حين يتحدثون عادة عن القيمة يقصدون قيمة التبادل، والقيمة بهذا المعنى يقصد بها السعر المقدر للسلعة (بدوي: ص ٨٩). وإلى جانب هذه القيم الاقتصادية أو المادية، توجد القيم المعنوية، وتشمل:

(أ) القيم العقلية أو المتعلقة بالحق مثل قيمة البرهان، قيمة نظرية علمية، قيمة كتاب إلخ .

(أ) القيم الجمالية أو المتعلقة بالجمال، مثل قيمة لوحة فنية، أو قطعة موسيقية، أو مسرحية .. إلخ.

(ج) القيم الخلقية أو المتعلقة بالخير. والقيمة دائما تعرف بحسب الرغبة، ويقول (Ribot): إن قيمة الشيء هي: قدرته على إثارة الرغبة، وأن القيمة تتناسق مع قوة الرغبة، وينطبق هذا على القيم الاقتصادية والقيم المعنوية على السواء.

أما لوسن (Le Senne) فقد عرف القيمة بأنها "ما هو جدير بأن يطلب" أما نفولاي هرتمن (Nicolai Hartmann) فميز في القيمة ثلاث خصائص: الأولى: أنه ليس للقيمة وجود مستقل، لأنها تجسد دائما في حامل لها، حال وجوده مختلفة عن حال وجود القيمة. فالمنفعة لا توجد إلا في الشيء النافع، والجمال يدرك في جسم محسوس، فالنافع يظل هو النافع نفعا كليا، والجميل يظل هو الجميل جمالا كليا، ولكن لا يمكن إدراك القيمة الكلية بذاتها، لكن كون إدراك القيمة لا يتم إلا بواسطة حواملها، لا يجعل وجود القيمة متوقفا على وجود الحامل، فالدواء نافع بما فيه من منفعة، والقطعة الموسيقية جميلة بما فيها من جمال. وهذا يؤدي إلى الخاصية الثالثة للقيمة وهي أن معرفتنا بها معرفة قبلية بالضرورة، فالإنسان يدرك القيم بنوع من الوجدان أو العاطفة التي نستشعر فيها القيم، وهذا يعني أن القيم يدركها الطفل كما يدركها الرجل، ويدركها الجاهل كما يدركها المثقفون من الخاصة. (زقزوق: ص ١٣٥).

ويعرف عادل العوا القيمة بأنها: العزم، والمحافظة، والإصلاح، والثبات، ورواج السوق، والاعتدال، والاستقامة، والعدل، وحسن القامة، والقيّم هو السيد. (العوا: ص ٢١٥). ويضيف الدكتور عبد الغني عبود على هذا فيقول: القيمة هي ما يستحقه الشيء أو ما يساويه، أو ما يرغب فيه، ومدى الفائدة والنفع منه، هذا إذا أطلقت القيمة بمعناها العام، وإذا كانت قيمة الشيء قدره وقيمة المتاع ثمنه، فإن القيمة إذا قيلت غير مضافة إلى إنسان فإنها تعني شيئا آخر: هو

"النفاسة، الغلاء، الفحوى، الأهمية، الفضل" كما يمكن أن تعني المثل العليا التي يحرص الإنسان عليها.

وتنبع خطورة القيم من ارتباط هذه القيم بالشخصية الإنسانية. فالإنسان لا يعدو أن يكون مجموعة من القيم التي توجه سلوكه، "فهي تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية مصممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط". فالفرد يستمد قيمه في الواقع من أعضاء المجتمع المحيطين به، والذين شاركوا في تشكيل شخصيته وتوجيهها وجهة معينة. فالقيم "معايير وأهداف" نجدها في كل مجتمع، سواء أكان متقدما أو متأخرا، فهي تتغلغل في الأفراد في شكل اتجاهات وتطلعات، وتظهر في السلوك الظاهري. (عبود: ص ٦٣).

مفهوم القيم من وجهة نظر إسلامية (Concept of Values from an Islamic point of view)

يعرف الدكتور أحمد المهدي القيمة بأنها ثمن الشيء بالتقويم. وفي القرآن الكريم "ذلك الدين القيم" (التوبة ٣٦) أي المستقيم والمقوم لأمر الناس، وفي القرآن الكريم أيضا: "فيها كتب قيمة" (البينة ٣) أي ذات قيمة رفيعة، هذا من الناحية اللغوية، أما من الناحية الاصطلاحية، فالقيمة مفهوم تجريدي، أي أنها معنى عقلي، له وجود ذهني، ليس الزمان ولا المكان جزءا فيه، وبعبارة أخرى: إن القيمة ليس لها وجود عياني، وإنما هي تصور ذهني. ويشير مفهوم قيمة إلى حالة عقلوجدانية، يمكن معرفتها في الأفراد والجماعات، من خلال مؤشرات هي: المعتقدات، والأغراض، والاتجاهات، والميول، والطموحات، والسلوك العلمي. فالحالة العقلوجدانية تدفع صاحبها إلى أن يصطفي بإرادة حرة واعية، وبصورة متكررة نشاطا إنسانيا يرجحه على ما عداه من أنشطة بديلة متاحة، فيستغرق فيه ويسعد به، ويتحمل فيه ومن أجله أكثر مما يتحمل في غيره دون انتظار لمنفعة ذاتية. (عبد الحكم: ص ٤٠٩). ويقول الدكتور محمد كمال إبراهيم في كتابه "في الفلسفة الإسلامية": إن القيمة هي القدر والوزن ومدى النفاسة وسمو المرتبة إذا تجاوزت المستوى المادي الصرف، وقد تستعمل بمعنى الفضيلة أو المكرمة أو المثل السامي المنصّب ليحتذى به، وفي مثل هذا يقول

النبي (صلى الله عليه وسلم): "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" (متفق عليه)، وهي بهذه المثابة تشكل قوانين أو مبادئ عامة في ضوئها توزن الأفكار والأعمال والإنجازات والمشروعات، وكذلك النيات والخواطر والمشاعر. وقد اتفق الفلاسفة على أن مبحث القيم يتناول ثلاثة ميادين كبرى هي: ميدان الحق، وميدان الخير، وميدان الجمال. والخير والحق والجمال هي جماع الحياة الإنسانية الرفيعة التي تجعل الإنسان أهلاً للخلافة والصدارة في الكون.

أما الإسلام فلا يفرق هذه التفرقة، وإنما يعمل على تناسقها وتناغمها في دنيا الناس، لأنه حريص دائماً على وحدة الكيان الإنساني، (جعفر: ص ٣١٤).

أما الدكتور جابر قميحة في كتابه "المدخل إلى القيم الإسلامية" فيعرف القيم الإسلامية بأنها مجموعة الأخلاق التي تصنع نسيج الشخصية الإسلامية وتجعلها متكاملة قادرة على التفاعل الحي مع المجتمع، وعلى التوافق مع أعضائه وعلى العمل من أجل النفس والأسرة والعقيدة. ويقسم الدكتور قميحة القيم إلى نوعين:

١ - القيم السلبية، أو قيم التخلي، وتتجلى في هجر ما نهى الله عنه من شرور وموبقات كشرب الخمر والسرقه والكذب.....الخ.

٢ - القيم الإيجابية، وهي القيم التي كلف المسلم التحلي بها، وأخذ نفسه بمقتضاها مثل الصدق والأمانة، وصلة الرحم، والكرم وحسن الجوار...الخ. (قميحة: ص ٤١). والمسلم مطالب بالوعين معاً، مطالب بترك ما نهى الله عنه، ومطالب بفعل ما أمر الله به، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر ٧) وأغلب القيم الإيجابية تتضمن نهياً عن نقيضها والعكس. ومن هنا تظهر أهمية هذه القيم كما يحددها الإسلام سواء ترجمت إلى قوانين تحكم حركة الحياة، أو ظلت كامنة في ضمير الإنسان المسلم، خاصة وأن الإسلام دين ينظم الوجود الإنساني كله، فهو دين ودنيا قبل أن يكون ديناً ودولة، ويزيد من ثبات هذه القيم عبر العصور أنها مشتقة من الإسلام ذاته، والإسلام كما نعرف منهاج كامل للعقيدة

والقيم الأخلاقية، وأيديولوجية تامة، تعتبر كل مظاهر الحياة - الأدبية منها والمادية، الروحية والعقلية، الفردية والاجتماعية - كلا لا يتجزأ، ولا يمكن أن تتحقق ما لم يخضع المجتمع كله للقوانين الاجتماعية والاقتصادية التي شرعها الإسلام.

والقيمة الإسلامية الأم التي تتفرع منها سائر القيم في الإسلام هي "قيمة العبودية لله"، أو الربانية التي لا تعني تحليقا في آفاق من الروحية التي تحرر الإنسان من جسده أو تأخذه من مجتمعه الذي يعيش فيه، لأن ذلك نقيض الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وإنما تعني المسيرة لهذه الفطرة، أي أن يتحقق وجود الإنسان جسما وروحا معا. (عبود: ص ٧٢).

مما سبق نستطيع القول: بأن القيم - عامة - هي مجموعة الفضائل المتعارف عليها بين أفراد مجتمع ما، بموجبها يحكمون على سلوك الأفراد بالحسن أو السوء، ويحكمون على الأشياء بالجمال أو القبح، وفقا لما هو جار في أعرافهم، وليس من الضروري أن تكون عامة أو ملزمة، لأن المجتمعات تختلف في أعرافها وثقافتها ومعتقداتها ونظم حياتها، فما هو مستحسن عند مجتمع قد يكون مستقبحا عند مجتمع آخر، وما هو محرم عند قوم قد يكون مباحا عند آخرين، وقد يحكم قوم على سلوك ما بأنه معوج، بينما يعتبره آخرون معتدلا غاية الاعتدال.

أما القيم التربوية الإسلامية خاصة، فيمكننا القول: بأنها مجمل الأخلاق التي حث عليها القرآن الكريم والسنة النبوية، وتعارف عليها أولو العلم وأهل الحل والعقد من رجال الأمة الإسلامية. هذه الأخلاق بمثابة ضوابط تضبط حياة الناس - مهما اختلفوا في اللسان أو اللون أو المنشأ - بكل مفاهيمها الدينية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والعلمية، والفكرية والأدبية... الخ.

وتنشأ هذه الأخلاق وتنمو عن طريق التحلي بها والتفاعل معها والتعامل بها بين أفراد المجتمع في كل الأصعدة الحياتية، وبهذه الأخلاق تحيي ضمائر الشعوب، وتستقيم سلوكياتهم، وتنضبط انفعالاتهم الظاهرة والباطنة، ومن ثم يسود حياتهم جو من الاستقرار، لا على المستوى الاجتماعي فحسب، بل على

المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، وفي مقابل ذلك تختفي الاضطرابات والتوترات والقلق بجميع أشكالها على المستويين الفردي والاجتماعي.

أنواع القيم

نستخلص مما سبق أن مجال القيم يشمل كافة جوانب النشاط الإنساني، فكل نشاط يقوم به الإنسان يمكن أن يحكم عليه حكما قيميا. لكن المهتمين بدراسة موضوع القيم يميلون إلى تقسيمها وتصنيفها، فتارة يقسمونها - على أساس المحتوى - إلى قيم دينية، وقيم نظرية، وقيم اقتصادية، وقيم اجتماعية. وتارة يقسمونها - على أساس المقصد - إلى قيم وسائلية، وقيم غائية. وتارة يقسمونها - على أساس الشدة - إلى قيم ملزمة، وقيم تفضيلية، وقيم مثالية. أو على أساس العمومية إلى قيم عامة، وقيم خاصة، أو يجمعونها في قيم مادية، وقيم اجتماعية، وقيم أخلاقية، وقيم جمالية، وقيم روحية، وقيم معرفية.

هذه التقسيمات تختلف باختلاف وجهات النظر المتباينة حول تفسير مفهوم القيم، وبالتالي فهي تقسيمات لا تتفق مع طبيعة القيم، إذ أن القيمة الواحدة يمكن أن تدخل تحت أكثر من قسم أو صنف من هذه التقسيمات أو التصنيفات، ولا يمكن الادعاء بأن هذه القيم منفصلة عن بعضها، ولكنها تتربط مع بعضها في تحديد أهداف الفرد والمجتمع. (نصار ص ٢٢٧، سلطان ص ١٣٥). أما تصنيف القيم من منظور إسلامي فنجد أن الإسلام ينظر إليها نظرة تكاملية تستخلص من الشريعة الإسلامية السمحاء كالقيم المتعلقة بالتوحيد والتقوى وال عمران، والسعي لكسب الرزق، والحرية، والإحسان، والكرم، والأمانة والصدق، والعدل والجود والصبر، والشكر، والتعاون، والإخلاص، والكرامة، والرحمة، والسلام... الخ (بالجن: ص ١١١). وهي كلها قيم تتربط وتتعاقد لبناء الشخصية الإنسانية على المستوى الفردي والجماعي، ثم الدولي والعالمي في إطار من المثل العليا والسلوك القويم.

التربية الإسلامية في مناهج التعليم بماليزيا

يرجع تاريخ التربية الإسلامية في ماليزيا إلى القرن الرابع عشر

الميلادي)(القرن الثامن الهجري تقريبا) عندما وصل الإسلام إلى جزر الملايو مع التجار المسلمين، الذين قدموا إلى المنطقة من شبه الجزيرة العربية عن طريق الهند والصين، وأسسوا مدارس لتعليم القرآن الكريم واللغة العربية والشعائر الدينية، وكانت تعرف هذه المدارس باسم "الفندق"، وهي مدارس أهلية خاصة، وظلت قائمة حتى أوائل القرن العشرين. (Rosnani Hashim. P18-25). وفي أوائل القرن العشرين شهدت ماليزيا حركات إصلاح وطنية وتربوية دعا إليها رجال الدين المسلمون الذين أتموا دراستهم في الشرق الأوسط وعادوا إلى ماليزيا متأثرين بفكر جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، فمن الإصلاحات الوطنية: تأسيس حزب اتحاد ملايو الوطني المعروف باسم "أمنو" عام ١٩٤٦، ثم الحزب الإسلامي عام ١٩٤٨؛ ومن الإصلاحات التربوية: إنشاء مدارس إسلامية منظمة ومنتظمة، لاستيعاب أبناء المسلمين الذين لا يرغبون في الالتحاق بنظام التعليم العام تحت الإشراف البريطاني، لأن التعليم في ذلك الحين كان يغلب عليه الطابع العلماني، وامتد إلى ما بعد الاستقلال حتى أوائل السبعينات، عندما اهتمت حكومة ماليزيا برئاسة تون عبد الرزاق (رئيس الوزراء الثاني لماليزيا بعد الاستقلال) بالتربية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمسلمي الملايو، وذلك استجابة للضغوط الإسلامية التي أبرزها الحزب الإسلامي من خلال حركة الدعوة، ونتج عن ذلك تأسيس المركز الإسلامي والمجالس الدينية في كل ولاية من ولايات الدولة. وقد لعبت المجالس الدينية دورا هاما في الحفاظ على الثقافة الإسلامية وهوية المسلمين.

وفي أوائل السبعينات أنشأت الحكومة كلية الدراسات الإسلامية بالجامعة الوطنية الماليزية، فاتحة بذلك فرصا جديدة أمام خريجي الدراسات الإسلامية للعمل في الوظائف المدنية المختلفة. وفي عام ١٩٧٧ بدأت الحكومة في ضم المدارس الثانوية الدينية الأهلية، بل وأنشأت على غرارها العديد من المدارس في أنحاء البلاد، وهي الآن تعتبر مدارس نموذجية مخصصة للمتفوقين من أبناء المسلمين فقط، وتحتوي على أقسام داخلية لسكن الطلاب. (Kamal Hasaan. P170) وفي الثمانينات قامت الحكومة بإنشاء الجامعة الإسلامية

العالمية عام ١٩٨٣، ثم معهد الفكر الإسلامي والحضارة عام ١٩٨٧. وفي عام ١٩٨٨ حددت الحكومة فلسفة واضحة للتربية الوطنية، فيما يلي نصها:

"إن التربية في ماليزيا جهد متواصل يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة لطاقات الفرد، وذلك ليعد الإنسان المتوازن المتوافق عقليا وجسميا وروحيا وعاطفيا، متسائرا مع العقيدة الإسلامية والإيمان بالله وطاعته. ويهدف هذا الجهد أيضا إلى تكوين الشعب الماليزي شعبا متعلما ذا كفاءات عالية ومهارات فائقة، ومتحليا بالأخلاق الفاضلة، ومدركا للمسئولية، وقادرا على إسعاد نفسه، باذلا قصارى جهده في سبيل تحقيق التوافق والعمران للمجتمع والوطن". أما فلسفة التربية الإسلامية فنصها كالآتي:

"إن التربية الإسلامية جهد متواصل لتبليغ العلم، وتكوين المهارات، والالتزام بتعاليم الإسلام المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وتهدف إلى تنشئة الإنسان ومهاراته، وتكوين شخصيته، وتوجيه تطورات اتجاه الحياة، متصفا بكونه عبدا لله، تقع عليه مسئولية بناء نفسه وبيئته ووطنه للوصول إلى الخير والسعادة في الدنيا والآخرة" (Ministry of Education, Malaysia, 1988). ومن ثم أصبحت التربية الدينية جزءا من مناهج التعليم في جميع المدارس الابتدائية والثانوية. ففي المرحلة الابتدائية خصصت وزارة التعليم ١٨٠ دقيقة لمواد التربية الإسلامية أسبوعيا، وتشمل: العقيدة، والأخلاق والسيرة النبوية، وحفظ بعض قصار السور وفي المرحلة الثانوية ٢٤٠ دقيقة في الأسبوع منها ١٢٠ دقيقة دراسة نظرية و ١٢٠ دقيقة دراسة عملية، وتشمل آيات مختارة من طوال السور، والعقيدة والأخلاق، والسيرة، والفقه، وأصول الفقه، وعلوم القرآن، وعلوم الحديث، والحضارة الإسلامية، والتصور الإسلامي. هذا بالنسبة للطلاب المسلمين، أما غير المسلمين فقد قررت لهم الوزارة مادة التربية الخلقية بواقع ١٨٠ دقيقة للمستوى الابتدائي و ١٢٠ دقيقة للمستوى الثانوي أسبوعيا. (Kamal Hasan. P 109) وسيأتي الحديث عن التربية الخلقية عندما يأتي دورها في الأسطر التالية.

القيم الإسلامية في مقررات التعليم الماليزي

بعد البحث والدراسة تبين لنا أن المناهج التعليمية الماليزية لا تتضمن منهاجا واضحا أو محددا للقيم التربوية الإسلامية واكتُفي بالمواد الدينية المذكورة سابقا على أنها متضمنة في داخلها قيما إسلامية، فلم يلف النظر إليها، وإنما حددت وزارة التعليم جملة من القيم التربوية في مراحل التعليم قبل الجامعي.

هذه القيم محددة بست عشرة قيمة هي: الكرم، الاتزان، الاحترام، الشعور، العدالة، الحرية، الشجاعة، اللياقة البدنية والفكرية، الأمانة، الجدية، التعاون، الاعتدال، الشكر، الفكر، الروح الاجتماعية.

هذه القيم عامة لجميع الطلاب، مسلمين وغير مسلمين، وليس لها برنامج مستقل، أو منهاج أو مخطط أو توجيهات منفصلة، وإنما هي متروكة للمعلمين، يعلمونها التلاميذ ضمنا أثناء تدريسهم المواد المختلفة الأخرى المسند إليهم تدريسها. وهي بهذه الوضعية لا تأخذ الأهمية التي تأخذها المواد الدراسية الأخرى ، وبالتالي يكون مردودها قليلا إن لم يكن معدوما.

وإذا نظرنا إليها من حيث الفحوى نجد أنها قيم عامة تتناسب مع اعتقادات الطلاب المختلفة، وثقافتهم المتباينة، ووحدتهم الوطنية، ويمكن لو كان لهذه القيم منهاجا خاصا كمادة مستقلة عن بقية المواد الأخرى لأخذت مأخذا أكثر جدية في عملية التدريس- عند المعلمين والمتعلمين- ويكون مردودها أكثر إيجابية وفعالية، وتظهر انعكاساتها على السلوك الظاهري والداخلي لمجتمع التعليم. ففي بعض الدول (الفلبين، على سبيل المثال) تدرس القيم التربوية (Values Education) كمادة مستقلة لطلاب المراحل الإعدادية والثانوية والجامعية. (Bautista. P 18). وتتضمن موضوعات تدور حول إكساب الطلاب مجموعة من المبادئ والمثل التي يتوجب على المجتمع أن يتحلى بها ويتخذها كجزء من سلوكياته وتصرفاته، إلا أن مفهوم تلك القيم يختلف من مجتمع إلى آخر، وفقا لاختلاف عقائده وسياسته وطرق معيشتة، فهي قيم غير ثابتة، تتغير بتغير النظم السياسية والاجتماعية والتربوية، فما هو مستحسن اليوم قد يكون

مستقبها غدا والعكس، لأنها قيم تمليها النظم الوضعية، وهي بالطبع قابلة للتعديل والتبديل والتغيير، بخلاف القيم الإسلامية فإنها ذات مبادئ ثابتة، لا تتغير ولا تتبدل، وإنما تنمو وتتطور مع نماء وتطور المجتمع المسلم.

التربية الخلقية (Moral Education) في مقررات التعليم

لما كان النظام التعليمي عاما لأبناء الشعب الماليزي الذي يضم عقائد وأعراقا مختلفة، وبما أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، فقد قررت الحكومة مادة التربية الخلقية لغير المسلمين نظير التربية الإسلامية للمسلمين، وهي عبارة عن القيم التربوية الست عشرة سالف الذكر، إلا إنها تختلف من عدة وجوه: من حيث المسمى. ومن حيث الزمن؛ فقد خصص لها ١٨٠ دقيقة في الأسبوع للمرحلة الابتدائية، و١٢٠ دقيقة للمرحلة الثانوية. ومن حيث المنهج والخطة والإشراف والتوجيه كل ذلك منظم كأى مادة تعليمية أخرى، بخلاف القيم التربوية التي سبق الحديث عنها. (Ministry of Education Malaysia). وكلا النوعين من القيم التربوية والتربية الخلقية لا يغطي القيم التربوية الإسلامية التي تهدف إلى إعداد "الإنسان الصالح" كما يراه الإسلام، الصالح في مجتمعه وكل مجتمع بلا نزعة عرقية، ولا انغلاق، ولا رغبة في العدوان والسيطرة. فهو إنسان القرن السابع الميلادي حيث ظهر الإسلام، في أحسن صورة، وهو هو إنسان القرن العشرين الميلادي في أحسن صورة يتمناها هذا الإنسان إذا رجع إلى الإسلام وتتبع خطاه، وهو هو إنسان ما بعد هذا القرن من قرون في أحسن صورة أيضا، على خلاف من التربية الحديثة التي تنظر إلى الإنسان على أنه جزء من "قطيع" يجب أن يقاد إلى حيث تريد الجماعة أن تقوده، وفي غياب "المثل الأعلى" الذي يحرص الإسلام على وجوده كقيمة تربوية أساسية فيه، تسير التربية المعاصرة في كنف جهاز يسيرها- كنيسة كان هذا الجهاز أو دولة أو هيئة مستقلة-، بينما كانت التربية الإسلامية ولا تزال وجهة الإنسان المسلم نفسه، فإليه يتجه الأمر الإلهي الذي كان مقدمة نزول الوحي على رسول الله- صلى الله عليه وسلم- ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق: ١) (عبود: ص ٦٣). وفي مجتمع مثل المجتمع الماليزي

تتعدد فيه العقائد والثقافات، فإن تبني القيم الإسلامية فيه لا يزيده إلا تماسكا وترابطا وتعاوناً واستقراراً على كافة الأصعدة الحياتية. لكن الغزو العسكري للمجتمعات الإسلامية ومن بعده الغزو الثقافي، الذي استمر فترة من الزمن، قد ترك آثاراً سلبية في تعليمنا الإسلامي، ويظهر ذلك في فقدان التربية في المجتمعات الإسلامية لغاياتها ووسائلها، اللهم إلا من قبيل الترقيع، وعدم الفهم الواضح لجوهر الفكر الإسلامي ولغاياته ووسائله، فلم يعد الإسلام موجهاً للفكر التربوي، ولا للممارسات التربوية في كافة عناصر العملية التعليمية. (سلطان: ص ٢٢، ومحجوب: ص ٦٠). إن الواقع ليؤكد تأثر العالم الإسلامي بالنظرة المادية واقتباسه الواضح من الثقافة الغربية، مما جعل المجتمعات الإسلامية يظهر فيها ما ظهر في غيرها من المجتمعات الغربية من انحراف في القيم، واهتزاز في المثل، وظهور العديد من الأمراض الاجتماعية والانحرافات السلوكية، وطغيان التفسير المادي (بلحاح: ج ٢، ص ١٢). وما ذاك إلا لأن المناهج الدراسية بها خلت من التربية الروحية والأخلاق الأساسية، الأمر الذي ترتب عليه فشلها في تحصين الناشئة وتزويدهم بما يعينهم على الصمود أمام انحرافات العصر وفوضاه الخلقية، فروح العلوم -من تقوى الله وخشيته، ومن الفضائل والمثل والقيم- قد اختفت من المناهج المادية التي اعتمدت الإيمان بالمحسوسات فحسب، ومن هنا فشلت في تحقيق هدف الإسلام في تنشئة أبنائه على عقيدته ومبادئه وقيمه ومثله (العقلة: ص ٩١). إن المناهج التربوية يجب أن تحظى بعناية دقيقة تجعلها قادرة على مواجهة الفلسفات الإلحادية، وطغيان الحياة المادية، والتحديات الثقافية والعلمية الواردة من هنا وهناك، والتي أدت إلى انحسار الحياة الروحية في كثير من الأقطار الإسلامية وغير الإسلامية، وتدهور القيم الدينية لدى النشء على اختلاف مستوياتهم التعليمية، وانتشار المفاهيم الدينية الخاطئة لدى الشباب، وظهور حركات دينية متطرفة في بعض الأقطار (شحاته والكندي: ص ٧٦، ٧٧).

المشاكل الأخلاقية المترتبة على غياب القيم الإسلامية

تتمثل المشكلات الأخلاقية في ازدياد وانتشار الجرائم وشتى الانحرافات

السلوكية ومنها: الكذب، والتزوير، والغش، والخيانة، والغدر، وعدم الالتزام بالعهود والمواثيق.

ومنها أيضا: انتشار المخدرات والمسكرات، والزنى، واللواط، والاعتداء على الأعراس، واغتصاب الأطفال، والدعارة، والتخلص من الأجنة المكونة من الحمل غير المشروع، وذلك بالإجهاض، أو قتلهم بعد الولادة، أو إلقاءهم أحياء في سلال المهملات، أو في الأماكن المهجورة، خشية العار أو الفضيحة. (بالجن: ص٣٦).

ومنها أيضا: السطو المسلح على البنوك والمؤسسات المالية والمحال التجارية، وسرقة البيوت، والأفراد، والسيارات، وقتل الأبرياء.

تلك هي بعض المشاكل الأخلاقية السائدة دوليا وإقليميا ومحليا، في العالم الإسلامي وغير الإسلامي، وهي مشاكل غير خافية على أحد إذ إنها إما مرئية أو مسموعة أو مقروءة. وهنا في ماليزيا - بالإضافة إلى ما تقدم - توجد مشكلة من نوع آخر، قد لا توجد في دول إسلامية أخرى، أو قد تكون موجودة بصورة نادرة ومتخفية، ألا وهي الاعتداء جنسيا على المحارم. ففي تقرير للشرطة الماليزية نشرته صحيفته (Star) في عددها الصادر يوم ١٨/٦/١٩٩٧ أفاد بأن حالات الاعتداء الجنسي على المحارم التي تم قيدها بلغت ١٧٣ حالة عام ١٩٩٥ و ٢٠٠ حالة عام ١٩٩٦ و ٥٦ حالة في النصف الأول من عام ١٩٩٧.

هذا بالإضافة إلى ما تنشره الصحف المحلية عن حالات اغتصاب كثيرة لقاصرات من محارمهن. هذه المشاكل وغيرها تؤثر سلبيا في سلوك أفراد المجتمع.

من هذه التأثيرات، على سبيل المثال، فقدان الثقة في الغير، إثارة القلاقل داخل المجتمع الآمن، تبديد الأموال العامة والخاصة، انتشار الاضطرابات النفسية والأمراض الخطيرة والمزمنة، عدم الشعور بالأمان على النفس والأهل والممتلكات الشخصية، العينية منها والنقدية. وهنا نجد سؤالا يطرح نفسه وهو:

ما الذي أتاح الفرصة لهذه المشاكل لتتواجد وتتفشى بين أفراد المجتمع الماليزي، الذي كان يُنظر إليه أنه مجتمع مسلم ملتزم إلى حد ما؟!.

من خلال المتابعة للنشرات والتقارير الإخبارية- المقروءة والمسموعة- عن المشاكل الاجتماعية والجرائم المختلفة التي تحدث على الساحة المحلية، يمكننا القول بوجود عدة أسباب متنوعة أدت إلى ظهور وتفاشي مثل تلك المشاكل وتتمثل في:

١ - تجاهل بعض الناس القيم الإسلامية والمثل العليا، وانشغالهم بالماديات وبحثهم عن المتعة والراحة والرفاهية أيا كان نوعها أو ثمنها، ويؤكد ذلك نتائج الدراسة التي قام بها المعهد الوطني الماليزي لإدارة الأعمال عام ١٩٩٤ حول الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم في ماليزيا، فمن بين الأسباب: الاختلاف في قيمة الدخل، امتزاج العائلات الريفية بالعائلات المدنية، ضعف العلاقات الاجتماعية، التنشئة غير الصحيحة للصغار نتيجة الإهمال وتأثير الثقافة الهابطة، النزوع إلى الدخول في قطاعات الصناعة والتنمية، تجارة المخدرات، القمار والبغاء والانغماس في الشهوات، الهجرة غير المشروعة من الدول المجاورة. (Malaysian Development Experience, p 58-59).

٢ - التناقض بين البيئة المدرسية أو المؤسسة التعليمية والبيئة الاجتماعية، فالتربية في الواقع الحالي، ليست متناسقة أو متكاملة في مصادرها ومحاضنها التي من خلالها يصاغ الأفراد، فلا نجد هذا التناسق والتكامل بين الأسرة والمدرسة، وأجهزة الإعلام والمجتمع، فما تبنيه الأسرة يهدمه المجتمع أو أجهزته الإعلامية، وما تبنيه المدرسة قد يعارضه ما تبنيه الأسرة أو يخالفه الواقع خارج البيئة المدرسية. (النشمي: ص ٢٥)، وأبسط مثال لهذا، الاختلاط بين البنين والبنات في الصفوف الدراسية وفي حافلات نقل الطلاب من وإلى المدرسة، والأنشطة اللاصفية المختلفة التي يشارك فيها البنين والبنات داخل وخارج المدرسة. هكذا تتعارض التوجيهات التربوية، وفي النهاية ينعكس هذا التناقض والتعارض على واقع الأفراد

النفسي والسلوكي والاجتماعي، فتتضاءل الفضائل والمثل والأخلاق أمام تيارات الرذائل والانحلال والفوضى الواردة من هنا وهناك.

٣ - التفكك الأسري، لما كانت الأمة الإسلامية مستقلة في فكرها وإعلامها وسياساتها واقتصادها وتعليمها ودفاعها، كانت الأسرة تعيش في كنف من التماسك والتعاون الذي له دور في توجيه السلوك البشري نحو القيم الأخلاقية، نحو الفضائل والخير والمصلحة العامة، سلوك يحكمه الخوف من الله والطمع في مرضاته، يومها كان المجتمع خالياً أو شبه خالٍ من المشاكل الأخلاقية المتفشية حالياً، لكن لما أصاب الأمة الإسلامية من نكسات ونكبات عسكرية وفكرية، خلقية وتربوية، اقتصادية وسياسية، انشغلت الأسرة المسلمة بمشاكل الحياة ومشاغلها، وخرجت المرأة إلى العمل جنباً إلى جنب مع الرجل، فتفككت أوصالها وترك الأطفال لدور الرعاية أو المربيات، وترك النشء للمدارس والمؤسسات التعليمية، وترك الشباب لشأنهم، ولم يعد لدى الأسرة وقت كاف يقضيه أفرادها بعضهم مع بعض، ومن ثم لم يتلق النشء عناية كافية من الناحية النفسية والعاطفية، فهم إما في المدرسة مع أقرانهم وإما في البيت مع أجهزة التسلية واللعب، والآباء والأمهات يعودون من عملهم منهكين فيخلدون إلى الراحة تاركين الأطفال وشأنهم، فقد وفروا لهم كل ما يشغل وقتهم من وسائل سمعية وبصرية وغيرها، متناسين أنه من بين تلك الوسائل ما يحمل في ثناياه سموماً قاتلة للقيم الأخلاقية التي مل يحسب لها حساب عند تصميم برامج التسلية وإخراجها، أو قد تكون روعيت فيها قيم أخلاقية على طريقة مغايرة لما يقره الإسلام، ومن ثم فلا موجه ولا ضابط لسلوك النشء وتصرفاته داخل المحيط الأسري أو خارجه، فيشب على حب إشباع الرغبات الشخصية حتى ولو كانت على حساب الأعراف الخلقية السائدة في المجتمع، أو على حساب الإضرار بمصلحة الآخرين أو المصلحة العامة. وتبلغ نسبة المرأة العاملة في ماليزيا ٣٧٪ من الإجمالي العام للأيدي العاملة، وهذه النسبة تمثل حوالي ٣ ملايين من ٨ ملايين و٣٩٨ ألفاً إجمالي القوى العاملة بماليزيا وفقاً لإحصاءات ١٩٩٧م،

ونتيجة لذلك انخفضت عناية الأسرة بالأطفال، وبالتالي انحرف كثير منهم خصوصاً الذين في طور المراهقة، ففي إحصائية نشرتها صحيفة (New Sunday Times) المحلية في عددها الصادر يوم ١١/٥/١٩٩٧ أن ٣٨ شخصاً يقعون تحت تأثير الإدمان يومياً، معظمهم من طلاب المدارس الثانوية لم تتجاوز أعمارهم ١٩ عاماً، كما أوضحت الإحصائية أنه تم إجراء استبيان على مجموعة من المدمنين عام ١٩٩٥ تبين من خلال نتائجه أن ٤٥٪ من المجاوبين بدأوا الإدمان وهم في مراحل الدراسة، وأن ٣٥٪ منهم بدأوا يدمنون وهم في فترة انتظار نتائج الامتحانات العامة، وأن ٩٢٪ بدأوا بالتدخين أولاً ثم تعاطي المخدرات.

٤ - الهجرة، المشروعة منها وغير المشروعة، وغالباً ما تكون من دول فقيرة إلى دول غنية أو متحسنة اقتصادياً، أملاً في إيجاد مصدر للتكسب، فإذا لم يتوفر هذا المصدر للمهاجر فإنه لا شك يلجأ إلى التحايل، بشتى الطرق، لتلبية رغباته وإشباع حاجاته ولو على حساب الأعراف الأخلاقية والقوانين الشرعية أو الوضعية السائدة، غير عابئ بما يترتب على احتياله من ضرر للآخرين، ولا مبالٍ بما سوف يواجهه من عقوبات نظير مخالفاته وجرائمه. وهذا ما حدث بالفعل في ماليزيا، ففي أوائل الثمانينات واجهت عجزاً كبيراً في الأيدي العاملة، خصوصاً في قطاعات الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات المنزلية، هذا العجز تم سده بالعمالة التي تدفقت إلى ماليزيا (من إندونيسيا، الفلبين، تايلاند، سيري لانكا، بنجلاديش، الهند وبورما) بطرق مشروعة وغير مشروعة، بعد أن سمحت الحكومة للقطاعات الخاصة باستقدام عمالة أجنبية، وقدرت العمالة الوافدة إلى ماليزيا في منتصف الثمانينات بنحو ٥,١ مليون فرد مما أدى إلى رفع نسبة البطالة إلى ٥,٩٪ عام ١٩٨٨/٨٧، (Rokiah Talib & Tan Chee Beng p 165-170) وهذه النسبة كافية لزعزعة الاستقرار الاجتماعي من خلال الحاجة إلى إشباع الرغبات بأي كيفية ومن أي مصدر. في ذاك الحين كان عدد سكان ماليزيا ١٦ مليون نسمة، وإجمالي القوى العاملة ٦ ملايين.

٥ - البطالة، وهي مصدر فاعل من مصادر الفوضى خصوصا بين الشباب الذين هم في حمية شبابهم وذروة عنفوانهم. فعدم وجود وظائف أو أعمال يشغلون بها أوقاتهم، وتمتص الطاقة الكامنة فيهم، يجعلهم يفكرون في إيجاد طرائق يشغلون بها أنفسهم ، ويقتلون بها فراغهم، فأحيانا ينخرطون في تيارات إجرامية، أو تيارات سياسية مناهضة أو مؤيدة للنظم القائمة، أو تيارات دينية مغشوشة تثير العصبية المذهبية، والفتن الطائفية التي تؤدي إلى حدوث الفوضى وإثارة القلاقل والتوترات الأمنية، فتتصعد وحدة المجتمع وتنهار بنيته الداخلية. وتتراوح نسبة البطالة في الدول العربية والإسلامية ما بين ٢٧ ٪ و ٥٠ ٪ كما هو الحال في الجزائر وباكستان، أما في ماليزيا فقد أوضحت الخطة الخمسية السابعة أن نسبة البطالة في الوقت الحالي ٥,٢ ٪ ويتوقع أن ترتفع إلى ٨,٢ ٪ عام ٢٠٠٠ م (Seventh Malaysia plan, 1996-2000. P130). بينما أفادت دراسات أخرى بأن نسبة البطالة في العام الحالي (١٩٩٩) ٣,٤ ٪ ويتوقع أن تنخفض إلى ٤ ٪ في العام ٢٠٠٠ (Dato Kok Wee Kiat, p 27-29). هذه بعض الأسباب التي تلعب دورا خطيرا في انتشار السلبيات الأخلاقية وما يترتب عليها من أضرار سلوكية واجتماعية على كافة الأصعدة التربوية والفكرية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

٦ - هناك سبب آخر خطير جدا، ألا وهو الإعلام بكافة وسائله، ومنها شبكات البث الدولية عبر القنوات الفضائية، والبث الإلكتروني (الإنترنت) وما تعرضه من إغراءات مثيرة تسيطر على شعور الشباب، فيحاولون امتثالها ومحاكاتها في تصرفاتهم وسلوكياتهم وانفعالاتهم دون ضابط أخلاقي أو قيمي، من ذلك على سبيل المثال، الصور والحالات الفاضحة التي تضعها الوكالات أو الأشخاص، معدومو الشعور الإنساني، على (الإنترنت)، بالإضافة إلى أشرطة الفيديو الخالية من أي قيود بشرية، وما أكثرها في الأسواق المحلية، تستأجر وتباع وتشتري جهارا نهارا، دون خوف ولا استحياء، وكأنها شيء طبيعي مباح للجميع- للمسلم وغير المسلم، الكبير

والصغير- كل هذا هياً بيئة خصبة تنمو فيها السلبيات وتتكاثر، مقابل تدني الأخلاقيات وظهور المفاسد بشتى أشكالها.

كيف تعالج هذه المشاكل؟

إن كثيراً من المشاكل يستعصي علاجها حتى وإن عرفت مصادرها وأسبابها، لأنها تأصلت وتشعبت وضربت بجذورها في أعماق المجتمع، وعلى العكس من ذلك، فإن كثيراً من المشاكل يسهل علاجها والقضاء عليها. وفي العصر الحالي نجد أن الأخلاق والقيم والفضائل والمثل تنتمي إلى النوع الذي يستعصي علاجه، لأن هناك تيارات قوية واردة من جهات متعددة، تحمل معها كل وسائل التلوث الروحي والمعنوي، والانحراف السلوكي والانفعالي. فإذا أردنا إيقاف تلك التيارات والقضاء على المشاكل الناجمة عنها، فلا بد من اتخاذ عدة إجراءات صارمة، منها على سبيل المثال:

١ - تنظيم برنامج توعية شامل ومكثف لكل فئات المجتمع، يتولى القيام بتوضيح أهمية التحلي بالأخلاق والقيم الإسلامية وما لذلك من أثر طيب إيجابي فعال في تنمية الروح الاجتماعية واستقامة السلوك، وضبط الانفعالات النفسية والتصرفات الشخصية والجماعية، واستقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية. وفي المقابل تحذير المجتمع من الأضرار التي تنجم عن تجاهل مثل تلك القيم أو التخلي عنها، وما يترتب على ذلك من اضطرابات وتوترات وقلق داخل المجتمع، كذلك توعية المجتمع بالقوانين المسنونة والعقوبات المرصودة لكل من ينحرف عن قواعد الآداب العامة، أو ينخرط في تيارات مخالفة للقوانين والنظم الشرعية والوضعية أو الأعراف الاجتماعية السائدة.

٢ - توفير وظائف كافية تمتص الأيدي المتوفرة تحاشياً للبطالة وما يترتب عليها من سلبيات ومساوئ فردية وأسرية واجتماعية.

٣ - سن قوانين رادعة للمخالفين والمخربين والمنحرفين ومن هم على شاكلتهم.

- ٤ - وضع خطة تطهيرية محكمة وشاملة تتعاون جميع أجهزة الدولة، التشريعية والإدارية والتنفيذية في كافة المصالح العامة والخاصة، على تنفيذها.
- ٥ - التحكم في الإعلام الوارد من هنا وهناك، وتنقيته من الشوائب العالقة به، وبحث المزيد من البرامج الإعلامية الإيجابية التي من شأنها المساهمة في بناء الفرد سلوكيا ومعنويا. تلك هي بعض الخطوات الضرورية التي يتحتم اتخاذها للقضاء على منابع الفساد الأخلاقي المتفشى في المجتمع.

ما القيم التي يجب أن نعلمها أبناءنا؟

من خلال التتبع للتوجيهات القرآنية والإرشادات النبوية، استخلص المهتمون بدراسة الأخلاق مجموعة من القيم التي تتعلق بأبعاد الشخصية الإنسانية، أجمالوها في ما يلي:

- ١ - القيم الروحية: وهي التي تنظم علاقة الإنسان بربه وتحدد صلتها به.
- ٢ - القيم الخلقية: وهي التي تتصل بشعور الإنسان بالمسؤولية والالتزام.
- ٣ - القيم العقلية: وهي التي تتعلق بالمعرفة وطرق الوصول إليها، ووظيفة المعرفة.
- ٤ - القيم الاجتماعية: وهي التي تتصل بوجود الإنسان الاجتماعي، وتنظيم العلاقات الاجتماعية.
- ٥ - القيم الوجدانية: وهي التي تتصل بالجوانب الانفعالية في حياة الإنسان، من غضب وكره وحب وغير ذلك.
- ٦ - القيم المادية: وهي التي تتصل بالعناصر المادية المساعدة على الوجود الإنساني.
- ٧ - القيم الجمالية: وهي التي تتصل بالتذوق الجمالي، وإدراك الاتساق في حياة الإنسان. (أبو العينين: ص ٢٠٩). وهي كلها قيم تترابط وتتعاقد لبناء الشخصية الإنسانية في إطار من المبادئ والمثل العليا، والسلوك الإيجابي الذي يتسق مع تعاليم الإسلام، ويتوافق مع الأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة. ويجب على المؤسسات التعليمية أن تعمل على تعليمها النشء

الصاعد وتتبعها بالعناية لتنمو وتتطور مع نماء وتطور مجتمع التعليم، حتى تكون جزءاً لا يتجزأ من سلوكياته عند إتمام الدراسة وخروجه إلى ميادين العمل، واندماجه في المجتمع المحيط به، ومن ثم يستطيع أن يؤثر إيجابياً فيمن حوله ولا يتأثر بالسلبات المتواجدة في البيئة التي يفترض أن يتواجد فيها، وبذلك تتضاءل اللاأخلاقيات وتنحسر أمام تيار القيم التربوية الإسلامية البناءة التي تعلمها النشء ويمارسها في عمله وتصرفاته وسلوكياته، في بيته ومجتمعه وبيئته.

كيف يتم غرس هذه القيم وتنميتها في نفوس الناشئة؟

في عالم المحسوسات، عندما نريد غرس شيء في بقعة ما من الأرض فلا بد من اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تسبق عملية الغرس، مثل إصلاح الأرض وتمهيدها وتسويتها وتخطيطها والتأكد من توفير المياه اللازمة لريّها، فإذا توفر ذلك تمت عملية الغراس، ونتعهد الغرس - بعد ذلك - بالرعاية التي يحتاجها في مراحل نموه، حتى يثمر وينضج، وبحين جنه أو قطافه أو حصاده، وهذه أمور ليست عسيرة ولا معقدة، ويستطيع أي شخص القيام بها. أما في عالم المعنويات، فإن الأمر جد خطير، ويحتاج إلى أيدي متعددة ومؤسسات مختلفة في إعداد وتهيئة البيئة المحيطة بالنشء من مدارس ومساجد وساحات ومسارح ونوادٍ وغير ذلك مما يتردد عليه أو يحب الالتحاق به، أو ممارسة هوايته الشخصية فيه، والتي لا شك أن لها تأثيراً بالغ الأهمية على سلوك الفرد، إذ يجد هناك من يحب محاكاته أو الاقتداء به أو الاندماج معه، فإن كانت تلك البيئات والأماكن مأمونة أخلاقياً فإن التأثير بالطبع سيكون إيجابياً، أما إذا كانت غير مأمونة - وهو الغالب الأعم - فإن الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود من جميع الجهات المعنية لحماية النشء من التيارات الهادمة للأخلاق والقيم والمثل العليا والأعراف الإسلامية السائدة. وقد ذكر المهتمون بالأخلاق عدة وسائل لغرس القيم وتنميتها في نفوس النشء منها:

١ - القدوة: ويمكن أن نقول إن القدوة تعني أن شخصاً أو عدة أشخاص في مجتمع ما اجتمعت فيهم خصائص إنسانية تتوافق مع الفطرة النقية التي

فطر الله الناس عليها، ويلعبون دورا فاعلا في إصلاح مجتمعاتهم وتنقيتها من كل ما هو مخالف للفطرة ومتعارض مع القوانين والتشريعات الإلهية التي ارتضاها الله لعباده، سواء أكان هؤلاء الأشخاص رجال دين أو تعليم أو سياسة أو غير ذلك (أبو العيين: ص ١٣٢). وعلى رأس هؤلاء الأشخاص الرسل صلوات الله عليهم، وقدوتنا نحن المسلمين هو خاتم النبيين "محمد" صلى الله عليه وسلم، ولا يختلف في ذلك اثنان؛ لأن القرآن أقر ذلك وخلّده إلى يوم القيامة بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ۖ﴾ (الأحزاب: ٢١). لكن هل ما زلنا نقتدي به كما اقتدى به سلفنا الصالح؟ وفي أي ناحية من نواحي الحياة؟ في العبادة؟ في العمل؟ في التعليم؟ في القيادة؟ في أي شيء؟! الواقع المعاش يدل على أن الاقتداء به محصور في العبادات، وبشكل محدود، أما القدوة به في الميادين الأخرى فتذكر في المناسبات على أنها مناسبات عطرة، والحديث عنها يكون لأغراض ينبغي الوصول إليها من قبل أشخاص معينين. ومع تغير أنماط الحياة وما استجد فيها من معطيات عصرية، وخلافات فكرية ومذهبية، وأيديولوجيات متعددة ومتضاربة، وتعصبات أسرية وحزبية، وصراعات سياسية لم تكن موجودة في زمن مبكر، مع كل ذلك اختلف مفهوم القدوة عند النشء والشباب، وأصبح كل يقتدي بمن يحب، وفقا لما تمليه عليه رغبته، وترتضيه نفسه ويتناسب مع فكره وطريقة حياته، بصرف النظر عما إذا كان المقتدى به ملتزما أخلاقيا ومنضبطا سلوكيا أم منحلا، فقد يكون من مشاهير العاملين في حقل التمثيل أو من لاعبي الكرة، وقد يكون من العلماء العاملين أو من المفكرين، وقد يكون قائدا سياسيا شهيرا، وهكذا اختلف مفهوم القدوة من شخص لشخص، حسب الأهواء والشهوات والنزوع. فمن يقتدي بمن وسط هذه التشوشات الفكرية التي لا حد لها في عالمنا المعاصر؟

٢- التربية العملية والتربية بالواقع:

تعد التربية العملية من أقدم وسائل التعليم، إذ بها بدأت مع الجيل الأول

من بني البشر "مع ابني آدم" عند وقوع أول جريمة قتل، ولم يدر القاتل ماذا يفعل بجثة أخيه، فعلمه الله عن طريق المشاهدة الحية كيف يوارى سوءة أخيه ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورَى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ قَالَ يَوْتِلَيَنَّ أَخْجَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوْرَى سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٣١﴾ (المائدة: ٣١).

وتوالى بعد ذلك التربية بالمشاهدة على مر العصور، مع الأنبياء والرسل ومن أرسلوا إليهم. وقد اتبع نبينا "محمد" -صلى الله عليه وسلم- أسلوب التربية العملية تعليمًا وتدريبًا، وربط التوجيه بالأحداث والوقائع الجارية في حياة الناس. إن التربية الحقيقية هي التي تجعل من العلم سلوكًا حقيقيًا، ومجالات التربية العملية أو التربية الواقعية كثيرة جدًا في عالمنا المعاصر، ويمكن أن تستغل كوسيلة من وسائل غرس القيم في نفوس النشء إذا قام بها رجال مدربون ومخلصون في عملهم، دون تملق أو مراعاة.

٣ - القصة: وهي من أكبر وأكثر الوسائل فعالية في تنمية القيم. وتأتي فعاليتها مزيجًا من الحوار والأحداث ووصف الأمكنة والأشخاص والحالات الاجتماعية والطبيعية التي تمر بشخصيات القصة (أبو العينين: ص ١٤٨). والقصة قادرة على تأكيد الاتجاهات المرغوبة وترسيخ القيم، وذلك عن طريق استثارة مشاركة الإنسان العاطفية لنماذج السلوك والقيم التي تقدمها القصة والمواقف التي تصورها.

والقرآن الكريم حافل بالقصص المتضمنة سير وتجارب السابقين التي يمكن استغلالها كوسيلة من وسائل التربية وتنمية القيم الإسلامية، وذلك باستخراج العبر والمثل والحكم من التجارب السابقة، والتحذير من الكفر والجحود واتباع الهوى، يقول تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنَّ الْغَفِيلِينَ﴾ (يوسف: ٣) وغيرها كثير من الآيات المتضمنة هذا المعنى، فالقصص القرآني والنبوي زاخر بالعبر والعظات المؤثرة والمثيرة

لشعور وعواطف الإنسان، ولا شك أنها إذا وضعت في الاعتبار وأخذت في مناهج التعليم فسوف يكون لها مردود إيجابي على سلوك المجتمع داخل وخارج مؤسسات ومراكز التعليم.

تلك هي أهم الوسائل التي ذكرها المهتمون بدراسة القيم، وهي وسائل قائمة بالفعل إلا أن الأسلوب المتبع في استغلالها كوسيلة تربوية فيه قصور حيث يعتمد على الجانب النظري المجرد، ويخلو من التطبيق العملي أو ملامسة الواقع الحي المشاهد في حياة الناس، لذلك وجدت الهوة بين المنهج التعليمي النظري وبين الواقع الممارس خارج مراكز ومؤسسات التعليم، خصوصا في الآونة الأخيرة من هذا القرن الذي انفجرت فيه ثورة علمية هائلة في مجال الإعلام الذي غدا يسيطر على أفكار الشباب، ويشغلهم بما يعرضه من وقائع حية ملموسة، عما يدرسون من مفاهيم نظرية مجردة ونصوص جامدة وأحداث وقعت في زمن يغير زمنهم، وفي بيئة تغاير بيئتهم، ومجتمع يغير مجتمعهم، فبدلا من أن تكون المراكز التعليمية هي المسيطرة على البيئة الخارجية أصبحت البيئة الخارجية هي المسيطرة بل الموجهة لمجتمع التعليم. وليتم تنشئة الأجيال المعاصرة على القيم والفضائل فلا بد من اتخاذ خطوات ذات أثر إيجابي داخل وخارج المراكز والمؤسسات المنوطة بعملية التربية والتعليم، نذكر منها ، على سبيل المثال لا الحصر، الخطوات التالية:

١ - ربط مناهج التعليم بالواقع المشاهد، وإطلاع مجتمع التعليم على الأحداث الجارية، والمشكلات الأخلاقية الملموسة في المجتمع، والسلبيات المتفشية بين الشباب والكهول، والممارسات المنافية للأداب والمخلة بالنظم والقوانين والأعراف السائدة في المجتمع، وإشراك الطلاب في مناقشة كيفية معالجة تلك المشكلات، ليشعروا بالمسؤولية الملقاة على كواهلهم كمصلحين لمجتمعهم في المستقبل، وليؤهلوا أنفسهم لتلك المسؤولية، وفي نفس الوقت يحتاطون لأنفسهم من الوقوع في مثل تلك المشكلات، لعلمهم أنها مخالفة للفطرة السليمة، وتعرض من يقترفها إلى نبد المجتمع له فضلا عن العقوبة التي سوف ينالها.

٢ - إقامة معسكرات عمل، في كل مركز تعليمي، يشترك فيها جميع العاملين والإداريين بالمركز مع الطلاب، ولو لمدة يوم واحد كل أسبوعين، كجزء من الأنشطة اللاصفية وتكون البرامج فيه متنوعة بحيث يتعلم الطلاب من خلالها النظام، القيادة، النظافة، الاعتماد على النفس، التعاون مع الآخرين ومراعاة شعورهم، المشاركة في الرأي واتخاذ القرارات، وغير ذلك من القيم التربوية الإسلامية التي ينعكس أثرها إيجابيا على سلوك وتصرفات الأفراد داخل وخارج المدارس والمراكز التعليمية.

٣ - إقامة معسكرات عبادة لتنمية الجوانب الروحية والعاطفية لدى النشء، ولتكن مرة كل شهر، يتم خلالها عرض بعض الأفلام التسجيلية المثيرة للعواطف أو المتضمنة قصصا لشخصيات بارزة قدمت للمجتمع خدمات جليلة، أو خلّفت أعمالا قيّمة ومبادئ سامية، أو قامت باكتشافات علمية أفادت المجتمع، هذا بالإضافة إلى أنشطة العبادة الأخرى كأداء الصلوات الخمس، وتلاوة القرآن الكريم، وقيام الليل، وإلقاء المحاضرات التي تتضمن نصائح تفيد الطلاب في حياتهم العلمية والعملية، وتبرز لهم مكانة وأهمية القيم في الفرد والمجتمع، وما يترتب على وجودها من منافع، وما يترتب على غيابها من أضرار.

٤ - تنظيم رحلات جماعية إلى بعض المناطق التي يستمتع الطلاب برؤية ما بها من مشاهد، وفي نفس الوقت تكون بمثابة طريقة من طرق التعليم بالواقع المشاهد أو المحسوس، ويكون لها وقع روحاني يؤثر في نفوسهم، وبالتالي في سلوكهم وتصرفاتهم.

٥ - تنظيم لقاءات مفتوحة بين إدارة المدرسة وأولياء الأمور يتم خلالها مناقشة مشاكل واحتياجات التلاميذ، وإطلاع كل من الطرفين على تصرفات وسلوك التلاميذ في المدرسة وفي البيت، ومناقشة جوانب القصور من كلا الجانبين والتعاون على مواجهة ما يتوقع من سلبيات في سلوك التلاميذ، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة أي تصرفات خاطئة أو مخالفة للنظم والسياسات التعليمية والاجتماعية القائمة، ومحاولة تقويمها بالأساليب

والطرق التربوية المناسبة، ورصد بعض الجوائز والمكافآت للمثاليين والمتفوقين أكاديميا وأخلاقيا، تشجيعا لهم وتحفيزا لغيرهم.

٦ - إقامة ندوات ثقافية عامة في الأحياء المختلفة تنظمها وزارة التعليم بالاشتراك مع وزارات الشؤون الدينية والإعلام والداخلية بهدف توعية الجمهور ثقافيا ودينيا وإعلاميا وأمنياً، وإشعاره بأن عبء المسؤولية الاجتماعية يقع على عاتق الحكومة والشعب معا، وأن كل فرد له دور في بناء المجتمع حسب إمكاناته وقدراته المتاحة له، مصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كلكم راعٍ، وكلكم مسئول عن رعيته... إلى آخر الحديث" (متفق عليه). وبذلك تتشابك الأيدي وتتعاقد الجهود في بناء الشخصية الصالحة الواعية بما حولها من الوقائع والأحداث، الشخصية المستنيرة علما وفكرا وحضارة وخلقاً، الشخصية المؤمنة بالله الطائعة له ولرسوله ولأولي الأمر المصلحين، الشخصية التي تعمل لصالح دينها وبيئتها ووطنها، فتتفانى في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بجميع أشكاله، وتبذل كل ما في وسعها لحماية القيم الخلقية من الانحسار أو التدهور.

٧ - يجب أن يكون هناك تنسيق تام بين إدارات مراكز التوجيه المختلفة من مؤسسات تعليمية، وإعلام، ومساجد، وساحات شعبية، وأندية اجتماعية وثقافية ورياضية، وغيرها. بحيث تعمل هذه المراكز معا على تحقيق هدف عام، هو بناء جيل قوي الإيمان بالله، جيل ينشأ على حب الفضائل ونبذ الرذائل، جيل مستنير الفكر متفتح العقل، يعمل لدينه ودينه، لنفسه ولوطنه. ولن يكون ذلك إلا بالتنسيق والتعاون بين المسؤولين عن المؤسسات التعليمية وإدارات المساجد والإعلام والساحات والأندية بأنواعها المختلفة في تحديد الهدف العام الذي يجب أن تحققه تلك المراكز، حتى لا يحدث تعارض أو تضارب في توجيهات كل منها.

٨ - تنظيم ندوات ثقافية أو برامج رياضية أو حملات لنظافة البيئة وتجميلها، وغيرها من الأعمال الجماعية يشترك فيها لفيف من كبار المسؤولين في التربية والحكومة مع ممثلين من كل فئات الشعب إشعارا بأن الجميع

يعملون معا يدا بيد من أجل بناء وطن آمن، وإنسان صالح، ومجتمع سالم قوامه الأخلاق، وعماده العمل، وشعاره التقدم والتطور والازدهار.

٩ - على الجهات المنوطة بإعداد المعلمين إدراج مادة القيم ضمن برامجها التعليمية واعتبارها مادة أساسية من المنهاج المقرر، سواء في المرحلة الجامعية الأولى، أو في مرحلة الدراسات التكميلية (الماجستير أو الدكتوراه) وذلك لتأهيل المعلمين تربويا على تدريسها ضمنا أو مباشرة في مراحل التعليم الدنيا التي تعتر من أخطر مراحل النمو العقدي والفكري والسلوكي في حياة الناشئة والشباب، فهي مرحلة التكوين النفسي وإثبات الوجود الذاتي للفرد، فإن لم يجد الناشئ من يعينه على ضبط سلوكه وتوجيه فكره وتصحيح مساره فسوف ينزلق في مهاوٍ سحيقة، يصعب انتشاله منها بعد ذلك، لذا يجب توافر المعلمين الأكفاء، ليتعهدوا النشء - منذ البداية - بالتربية الواعية التي تنمي فيه جميع الجوانب الإنسانية التي تجعل منه شخصية فاعلة إيجابية ومتجاوبة مع المجتمع الموجودة فيه.

١٠ - المتابعة الأسرية: بما أن الأسرة هي المركز التربوي الأول لكل فرد من أفراد المجتمع فإنه يتوجب عليها القيام بمتابعة سير الطفل منذ البداية، داخل وخارج البيت، ومراقبة تصرفاته مع أقرانه وكل من هم حوله، وإرشاده إلى ما فيه مصلحته ومصلحة المجتمع، وتشجيع الجوانب الحسنة في سلوكه وتصرفاته، وتقويم الجوانب السلبية فيه بالطرق المناسبة، ومساعدته على أداء واجباته الدينية والمدرسية بانتظام، وتدريبه على معاملة الآخرين بالطريقة التي يحب أن يعامل بها، وتوعيته بالعواقب التي تعود عليه وعلى مجتمعه من آثار التصرفات الخاطئة والأعمال السيئة، والانحرافات السلوكية والانفعالات الغاضبة، وكذلك توعيته بإيجابيات كل تصرف أو عمل أو سلوك حسن حتى يكون على دراية كافية بنتائج أي عمل أو تصرف يقوم به، ومحاولة غرس حب الإسلام في نفسه والامتثال لأوامره ونواهيه، وتعويدته الإخلاص والإتقان في العمل وحب النظام واحترام القوانين والمحافظة على المصلحة العامة للمجتمع.

الخاتمة

إن صانع أي آلة أو معدة معقدة التركيب هو القادر وحده على وضع تعليمات (دليل) استخدامها أو تشغيلها، وصيانتها، وعلى المستخدم لتلك الآلة أو المعدة أن يتبع تعليمات تشغيلها بكل دقة، حتى لا تتلف منه أو تتوقف.

وإن المشرعين لأي نظام حكومي يضعون العديد من القوانين التي يرون أنها صالحة للحكومة والشعب والوطن، ويطلب العامة والخاصة من الناس بالانصياع والامتثال لها بدعوى الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين، وتوفير الأمن القومي للبلاد، وتحقيق الرفاهية للشعوب، ومن ندَّ عن تلك القوانين فالويل له. فإذا كان الناس يتبعون بدقة تعليمات الخبراء صنَّع الآلات والمعدات للتشغيل أو الاستعمال، وإذا كانوا يتبعون النظم والقوانين التي سنَّها لهم أمثالهم، ويلتزمون بها بل يحرصون على تنفيذها، فلم لا يكون التعامل مع منهج الله - الصانع للكون كله والمشرع للجميع - بالمثل؟ وهو الأعم بأسرار كونه وخلقه، ألن يكون ذلك أنفع للبشر وأنسب لحياتهم وأجدر بالاتباع؟

لو نظرنا - فقط - في سورة الإسراء من قوله تعالى: ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا - إلى قوله تعالى... فتلقى في جهنم ملوماً مدحوراً ﴾ (الآيات ٢٣-٣٩) لوجدنا فيها جملة من التوجيهات التربوية التي تضمن لأي مجتمع، إذا اتبعها، حياة مثالية متوازنة في كل المناحي الروحية والجسدية، السياسية والاجتماعية، الفكرية والعلمية، الدينية والدنيوية، حياة تخلو من كل النواقص الخلقية والانحرافات السلوكية الطافحة على سطح حياة معظم - إن لم يكن جميع - سكان المعمورة. فإذا أهملت التوجيهات القرآنية الصادرة ممن هو أعلم بما يقوم حياة البشر، ويصلح شأنهم، ويضبط سلوكهم، وينظم تصرفاتهم، ويحكم انفعالاتهم. فماذا يبقى للناس بعد ذلك؟. إن العمل الفردي لغرس القيم في نفوس الناشئة هام، لكنه لا يجدي كما لو كان جماعياً، أي العمل على غرس القيم من خلال المؤسسات والمنظمات، الحكومية وغير

الحكومية، التربوية والدينية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، والأمنية، وذلك بالتعاون والتنسيق فيما بينها، حتى لا تتعارض أو تتضارب أهداف كل مؤسسة مع الأخرى. ويأتي دور هذه المؤسسات بعد دور الأسرة والبيت، حيث النشأة الأولى للطفل وتلقيه الثقافي الأول، فما تقوم به الأسرة تجاه الطفل لا يمكن لأي جهة أخرى أن تقوم به، لذا فالعبء يقع على عاتق الآباء والأمهات قبل أن يقع على عاتق المربين الآخرين، فليعرف كل ما عليه من مهام تجاه الناشئة ويؤديه بما يرتضيه الله سبحانه وتعالى.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المراجع

- (١) أبو العينين، علي خليل. القيم الإسلامية والتربية. المدينة: مكتبة إبراهيم جلبي (١٩٨٨)، ٨-١٠، ١٤٨، ٢٠٩-٢١٠ .
- (٢) بالجن، مقداد. دور التربية الأخلاقية الإسلامية في بناء الفرد والمجتمع والحضارة الإنسانية. الرياض: دار عالم الكتب (١٩٩٦)، ص ١١١-١١٢ .
- (٣) بالجن، مقداد. منابع مشكلات الأمة الإسلامية والعالم المعاصر ودور التربية الإسلامية وقيمها في معالجتها. الرياض (١٩٩٠)، ص ٣٦ .
- (٤) بدوي، عبد الرحمن. الأخلاق النظرية. الكويت: وكالة المطبوعات (١٩٧٦)، ص ٨٩ .
- (٥) بلحاج، الصديق. دور التربية الإسلامية. الرياض: "الندوة التدريبية السابعة" طرق إحكام الرقابة على وسائل الغزو الفكري والخلقي". ج ٢، ص ١٢ .
- (٦) جعفر، محمد كمال لإبراهيم. في الفلسفة الإسلامية. الكويت: مكتبة الفلاح (١٩٨٦)، ص ٣١٤ .
- (٧) زقزوق، محمود حمدي. مقدمة في علم الأخلاق. الكويت: دار القلم (١٩٨٣)، ص ١٣٥ .
- (٨) سلطان، محمود السيد. بحوث في التربية الإسلامية. القاهرة: دار المعارف (١٩٧٩)، ص ٢٢ .
- (٩) شحاته، حسن. والكندي، عبد الله. تعليم التربية الإسلامية في العالم العربي. الكويت (١٩٩٣)، ص ٧٦-٧٧ .
- (١٠) عبد الحكم، أحمد المهدي. تعليم القيم فريضة غائبة في نظم التعليم. ورقة مقدمة "لمؤتمر المناهج التربوية والتعليمية في ظل الفلسفة الإسلامية الحديثة". القاهرة (٢٩-٣١/٧/١٩٩٠)، ص ٤٠٩-٤١٠ .

- (١١) عبود، عبد الغني. التربية الإسلامية وتحديات العصر. القاهرة: دار الفكر العربي (١٩٩٠) ص ٦٣، ٧٢-٧٣ .
- (١٢) العقلة، محمد إبراهيم. بحوث المؤتمر التربوي "نحو بناء نظرية إسلامية معاصرة". الأردن: عمان (٢٤-٢٧/٧/١٩٩٠)، ص ٩١.
- (١٣) العوا، عادل. قضايا القيم. منظمة الإيسيسكو (١٩٨٧)، ص ٢١٥ .
- (١٤) قميحة، جابر. المدخل إلى القيم الإسلامية. القاهرة: دار الكتاب المصري (١٩٨٤)، ص ٤١ .
- (١٥) محبوب، عباس. نحو منهج إسلامي في التربية والتعليم. دمشق: دار ابن كثير (١٩٨٧) ص ٦٠ .
- (١٦) محمود، علي عبد الحليم. التربية الخلقية. القاهرة: دار التوزيع والنشر (١٩٩٥) ص ٦٨ .
- (١٧) النشمي، عجيل جاسم. طريق البناء التربوي الإسلامي. الكويت (١٩٩٢)، ص ٢٥ .
- (١٨) نصار، محمد عبد الستار. دراسات في فلسفة الأخلاق. الكويت: دار القلم (١٩٨٢)، ص ١٣٥ .
- (١٩) Bautista, Sister Aida Josefa. Values Education in Religious Education. Manila, Philippines. (1998), p18.
- (٢٠) Hassan, Mohammed Kamal. Towards atualizing Islamic ethical and educational principles in Malaysian Society. Kuala Lumpor (1996) p107-109.
- (٢١) Hashim, Rosnani. Educational Dualism in Malaysia. Kuala Lumpur. (1996), p18-25.
- (٢٢) Kiat, Dato Kok Wee and et al. The Malaysian Challenges in 1990s-Strategies for growth and Development. Kuala Lumpur (1990), p27-29.

Malaysian Ministry of Education. Curriculum Development (٢٢)
Center. Kuala Lumpur, (1988).

Malaysian Ministry of Education. Moral Education Curriculum. (٢٤)
Kuala Lumpur(1988).

National Institute of Public Administration. Malaysian (٢٥)
Development Experience. Kuala Lumpur, (1994), p58.

Seven Malaysian Plan, 1996-2000. Kuala Lumpur.p103. (٢٦)

Talib, Rokiah. Dimensions of Tradition and Development in (٢٧)
Malaysia. Selangor, Malaysia. (1995), p65.